

## الحرب الإسرائيلية على غزة

هنري سيغمان\*

أكاذيب إسرائيل\*\*

تُفند هذه المقالة الادعاءات الإسرائيلية المضللة التي تحدثت عن انتهاك حركة "حماس" اتفاق التهدئة منذ حزيران/يونيو 2008 فصاعداً. ويجزم كاتب المقالة أن إسرائيل، لا "حماس"، هي التي انتهكت التهدئة، وأن ما تقوم به هذه الحركة لا يختلف كثيراً عما فعلته الحركة الصهيونية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياتها. ويسخر الكاتب من مزاعم الإسرائيليين بقوله: "عندما يستهدف اليهود المدنيين الأبرياء ويقتلونهم... فإنهم يُعتبرون وطنيين، أما عندما يفعل خصومهم ذلك، فهم إرهابيون". ويخلص إلى القول إن "حماس" حركة وطنية دينية تلجأ إلى الإرهاب تماماً كما فعلت الحركة الصهيونية في سعيها لتأسيس دولة.

تقبلت الحكومات الغربية ومعظم وسائل الإعلام الغربية عدة ادعاءات إسرائيلية تبرر الهجوم العسكري على قطاع غزة، وهي: أن "حماس" انتهكت وباستمرار هدنة الأشهر الستة التي التزمتها إسرائيل ثم رفضت تمديدتها؛ أن إسرائيل، ولهذا السبب، لم يكن أمامها خيار إلا تدمير قدرة هذه الحركة على إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية؛ أن "حماس" منظمة إرهابية وجزء من شبكة جهادية عالمية؛ أن إسرائيل عملت ضد هذه الشبكة ليس دفاعاً عن نفسها فحسب، بل أيضاً باسم الكفاح الدولي الذي تخوضه الديمقراطيات الغربية.

لم أعر على صحيفة أميركية رئيسية واحدة، أو محطة إذاعية، أو قناة تلفزيونية، أثارت خلال تغطيتها الهجوم على غزة تساؤلاً عن هذه الرواية للأحداث. فالانتقادات الموجهة إلى أفعال إسرائيل، إن وجدت (لم يصدر أي انتقاد عن إدارة الرئيس جورج بوش) ركزت، بدلاً من ذلك، على ما إذا كانت المذبحة التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي تتلاءم مع الخطر الذي سعى لمواجهة، وما إذا كان الجيش يتخذ التدابير الملائمة لمنع سقوط ضحايا من المدنيين.

لقد غطيت عملية صنع السلام في الشرق الأوسط بجملة من العبارات المضللة والخادعة، لذلك اسمحوا لي أن أقول بصراحة إن هذه الادعاءات كاذبة كلها. فإسرائيل، لا "حماس"، هي من انتهكت الهدنة، إذ بينما تعهدت الحركة بوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، كان من المفترض بهذه الأخيرة، في المقابل، أن تخفف حصارها على قطاع غزة، لكنها في الواقع، شددت هذا الحصار خلال فترة الهدنة. وهذا الأمر لم يؤكد جميع المراقبين الدوليين المحايدون والمنظمات غير الحكومية العاملة في الساحة فحسب، بل أيضاً اللواء (احتياط) شموئيل زكاي، القائد السابق لفرقة غزة التابعة للجيش الإسرائيلي. ففي مقابلة مع صحيفة "هآرتس" (22 كانون الأول/ديسمبر 2008) اتهم الحكومة الإسرائيلية بارتكاب "خطأ جوهري" خلال التهدئة، أي فترة الأشهر الستة من الهدنة النسبية، وذلك بإخفاقها في الاستفادة من حالة الهدوء لتخفيف المحنة الاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون في القطاع، بدلاً من زيادتها سوءاً بشكل ملحوظ. وأضاف اللواء (احتياط) زكاي أيضاً: "عندما تعلن تهدئة على القطاع، وتواصل الضغط الاقتصادي عليه، فمن الواضح أن (حماس) ستحاول التوصل إلى تهدئة بشروط أفضل، وطريقها لتحقيق ذلك هي استئناف إطلاق صواريخ القسام... لا يمكنك أن تسدد الضربات، وتترك الفلسطينيين في غزة في ضائقة اقتصادية، ثم تتوقع من (حماس) أن تجلس مكتوفة الأيدي".

إن الهدنة التي بدأت في حزيران/يونيو العام الماضي، وكان من المقرر أن تجدد في كانون الأول/ديسمبر، نصت على امتناع أي من الطرفين من ارتكاب أعمال العنف ضد الطرف الآخر. فكان على "حماس" وقف الهجمات الصاروخية ومنع مجموعات أخرى مثل "الجهاد الإسلامي" من إطلاق الصواريخ (حتى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية اعترفت بأن هذا الأمر تم تنفيذه بفاعلية مدهشة)، كما كان على إسرائيل وضع حد لعمليات الاغتيال والاجتياحات العسكرية. وقد تم انتهاك هذا التفاهم على نحو خطر في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما دخل الجيش الإسرائيلي غزة وقتل ستة عناصر من حركة "حماس"، الأمر الذي جعل الحركة ترد بإطلاق صواريخ القسام وصواريخ غراد. وعلى الرغم من ذلك، عرضت الحركة تمديد الهدنة شرط أن تنهي إسرائيل حصارها، لكن هذه الأخيرة رفضت ذلك، مع أنه كان يمكن لها الوفاء بواجبها في حماية مواطنيها عن طريق الموافقة على تخفيف

الحصار، لكنها لم تحاول ذلك. ولهذا، لا يمكن القول إن إسرائيل شنت هجومها لحماية مواطنيها من الصواريخ. لقد فعلت ذلك لحماية حقها في مواصلة خنق سكان غزة.

ويبدو أن الجميع نسي أن حركة "حماس" أعلنت نهاية التفجيرات الانتحارية وإطلاق الصواريخ عندما قررت المشاركة في العملية السياسية الفلسطينية، وأنها التزمت إعلانها هذا إلى حد بعيد لأكثر من عام. وقد رحب بوش علناً بهذا القرار، مشيراً إلى أنه يشكل مثلاً لنجاح حملته من أجل الديمقراطية في الشرق الأوسط (لم يكن لديه أي نجاح آخر للإشارة إليه). لكن عندما فازت "حماس" في الانتخابات بشكل غير متوقع، سعت إسرائيل والولايات المتحدة، على الفور، لنفي شرعية النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات، واحتضنتا محمود عباس، رئيس حركة "فتح"، والذي كان قادة إسرائيل حتى ذلك الحين يرفضون التعامل معه باعتباره شخصية ضعيفة، ولجأتا إلى تسليح قواته الأمنية وتدريبها من أجل إطاحة حركة "حماس". وعندما قامت الحركة باستباق هذه المحاولة العنيفة لتغيير نتيجة أول انتخابات ديمقراطية نزيهة في الشرق الأوسط الحديث - وهي فعلت ذلك بوحشية بكل تأكيد - فرضت إسرائيل وإدارة الرئيس بوش الحصار عليها.

إن إسرائيل تسعى لمواجهة هذه الحقائق القاطعة من خلال الادعاء أن أريئيل شارون، عندما أخلى المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة في سنة 2005، أعطى "حماس" فرصة الانطلاق على طريق بناء الدولة، إلا أنها رفضت هذه الفرصة، وبدلاً من ذلك، حولت غزة إلى منصة لإطلاق الصواريخ على سكان إسرائيل المدنيين. هذا الاتهام ينطوي على كذبة مزدوجة. أولاً، إن حركة "حماس"، على الرغم من إخفاقاتها، جلبت إلى غزة مستوى من النظام والأمن لم تعرف مثله في الأعوام الأخيرة، وهي فعلت ذلك من دون المبالغ الكبيرة من الأموال التي أغدقها المانحون على السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة "فتح". فقد قضت على العصابات التي تمارس العنف، وعلى أمراء الحرب الذين نشروا الذعر في غزة تحت حكم "فتح"، كما أن المسلمين الذين لا يلتزمون الفرائض الدينية، وكذلك المسيحيين والأقليات الأخرى، يتمتعون بحرية دينية في ظل حكم "حماس" تفوق مثيلتها في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أو في كثير من الأنظمة العربية الأخرى.

أما الكذبة الأكبر فهي الادعاء القائل إن انسحاب شارون من قطاع غزة كان يقصد منه أن يكون مقدمة للمزيد من الانسحابات، وللتوصل إلى اتفاق سلام. وإليك ما قاله كبير مستشاري شارون، دوف فايسغلاس، الذي كان أيضاً كبير مفاوضيه مع الأميركيين، في وصف الانسحاب من غزة، وذلك في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" خلال آب/أغسطس 2004:

*ما اتفقت عليه مع الأميركيين، في الواقع، هو أن جزءاً من المستوطنات [أي الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية] لن يتم التعرض له على الإطلاق، أما الباقي فلن يتم التعرض له إلا حين يتحول الفلسطينيون إلى فنلنديين... إن دلالة [الاتفاق مع الولايات المتحدة] هي تجميد العملية السياسية. وعندما تجمد هذه العملية، فإنك تمنع قيام دولة فلسطينية، وتمنع البحث في قضايا اللاجئين والحدود والقدس. والواقع أن هذه الصفقة كلها، التي تدعى دولة فلسطينية، بكل ما تنطوي عليه، حذفت من جدول أعمالنا إلى أجل غير مسمى. وقد تم هذا كله بتحويل [من الرئيس بوش] وبيادان منه... وبمصادقة مجلسي النواب والشيوخ.*

هل يعتقد الإسرائيليون والأميريكيون أن الفلسطينيين لا يقرأون الصحف الإسرائيلية، أو أن هؤلاء عندما شاهدوا ما يحدث في الضفة الغربية لم يستطيعوا تخمين ما يخطط شارون له؟

تريد الحكومة الإسرائيلية من العالم أن يصدق أن حركة "حماس" أطلقت صواريخ القسام لأن هذا هو ما يفعله الإرهابيون، ولأنها منظمة إرهابية بطبيعتها. وفي الواقع، فإن "حماس" ليست "منظمة إرهابية" (بحسب الوصف الإسرائيلي المفضل) أكثر مما كانت الحركة الصهيونية خلال كفاحها من أجل إقامة وطن قومي يهودي. ففي أواخر ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته، لجأت أطراف داخل الحركة الصهيونية إلى القيام بأنشطة إرهابية لأسباب استراتيجية. ووفقاً لبني موريس، كانت "الإرغون" [المنظمة العسكرية القومية] أول من استهدف المدنيين، وهو يقول في كتابه "الضحايا الأبرار" (Righteous Victims) إن اندلاع فورة من الإرهاب العربي في سنة 1937 "أطلق موجة تفجيرات قامت بها (الإرغون) ضد حشود وحافلات عربية، الأمر الذي أضاف بعداً جديداً إلى الصراع". كما يوثق موريس فظائع ارتكبتها الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1948 - 1949، ويعترف في مقابلة نشرت في "هآرتس" سنة 2004، بأن مواد أفرجت عنها وزارة الدفاع الإسرائيلية أظهرت أنه "كان هناك أعمال مجازر إسرائيلية تتجاوز كثيراً ما كنت أعتقد في السابق... فخلال نيسان/أبريل - أيار/مايو 1948، صدرت أوامر ميدانية إلى وحدات من الهاغاناه تطلب منها صراحة اقتلاع القرويين، وطردهم، وتدمير القرى ذاتها". كما أن

الجيش الإسرائيلي نفذ في عدد من القرى والمدن الفلسطينية، عمليات إعدام منظمة للمدنيين. ورداً على سؤال من "هآرتس" عما إذا كان يدين التطهير العرقي، قال موريس إنه لا يدينه:

ما كان للدولة اليهودية أن ترى النور لولا اقتلاع 700.000 فلسطيني، ولهذا، كان من الضروري اقتلاعهم. لم يكن هناك خيار سوى طرد السكان. كان من الضروري تطهير المناطق الخلفية والمناطق الحدودية والطرق الرئيسية، كما كان من الضروري تطهير القرى التي تطلق منها النار على قوافلنا ومستوطناتنا.

بعبارة أخرى، عندما يستهدف اليهود المدنيون الأبرياء ويقتلونهم من أجل دفع كفاحهم الوطني قدماً، فإنهم يُعتبرون وطنيين. أما عندما يفعل خصومهم ذلك، فهم إرهابيون.

من السهل جداً وصف حركة "حماس" بأنها مجرد "منظمة إرهابية". فهي حركة وطنية دينية تلجأ إلى الإرهاب، كما فعلت الحركة الصهيونية في كفاحها من أجل إقامة الدولة، وذلك انطلاقاً من اعتقاد خطأ بأن هذا هو السبيل الوحيد لوضع حد لاحتلال قمعي وإقامة دولة فلسطينية. ومع أن أيديولوجيا حركة "حماس" تدعو رسمياً إلى إنشاء تلك الدولة على أنقاض دولة إسرائيل، فإن ذلك لا يقرر السياسات الفعلية للحركة اليوم، مثلما أن الدعوة نفسها الواردة في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لا تقرر سلوك حركة "فتح".

هذه ليست استنتاجات شخص يدافع عن "حماس"، وإنما هي آراء رئيس الموساد السابق ومستشار شارون لشؤون الأمن القومي إفرام هليفي. ففي مقالة كتبها مؤخراً في صحيفة "يديعوت أحرונوت" قال إن قيادة "حماس" مرت بتغيير "تحت سمعنا وبصرنا" عندما أدركت أن "هدفها الأيديولوجي غير قابل للتحقيق، وأنه لن يكون كذلك في المستقبل المنظور"، وهي الآن جاهزة ومستعدة لأن ترى إقامة دولة فلسطينية ضمن الحدود الموقّعة لسنة 1967. كما أشار إلى أن "حماس"، حين لا تحدد الفترة الموقّعة لتلك الحدود، "فهي تعلم أنه في اللحظة التي تقام دولة فلسطينية بتعاون من جانبها، فإنها ستكون ملزمة بتغيير قواعد اللعبة، إذ سيتعين عليها اعتماد الطريق التي يمكن أن تقودها بعيداً عن أهدافها الأيديولوجية الأصلية." وكان هليفي أشار في مقالة سابقة إلى سخافة الربط بين "حماس" و"القاعدة":

في نظر "القاعدة"، يُعتبر أعضاء حركة "حماس" زنادقة نظراً إلى رغبتهم المعلنة في المشاركة، ولو بصورة غير مباشرة، في أي عمليات تشمل تفاهمات أو اتفاقات مع إسرائيل. إن موقف [رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"] خالد مشعل يتناقض تماماً مع وجهة نظر "القاعدة"، ويوفر لإسرائيل فرصة ربما تكون تاريخية لدفعه نحو ما هو أفضل.

لماذا إذاً، يصمم قادة إسرائيل على تدمير "حماس"؟ لأنهم يعتقدون أن قيادتها، على العكس من قيادة "فتح"، لا يمكن تهريبها كي تقبل باتفاق سلام ينطوي على إقامة دولة فلسطينية مؤلفة من كيانات مقطعة الأوصال تستطيع إسرائيل السيطرة عليها بشكل دائم. إن السيطرة على الضفة الغربية كانت الهدف الثابت لنخب إسرائيل العسكرية والاستخباراتية والسياسية منذ انتهاء حرب الأيام الستة [حزيران/يونيو 1967]، وهم يعتقدون أن "حماس" لن تسمح بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات، مهما يطل أمد الاحتلال. وربما يكون هؤلاء مخطئين فيما يتعلق بعباس وبطانته التي شاخت، إلا أنهم محقون تماماً فيما يتعلق بحركة "حماس".

ويتساءل المراقبون لشؤون الشرق الأوسط عما إذا كان الهجوم الإسرائيلي على "حماس" سينجح في تدميرها، أو في طردها من غزة. إن هذا التساؤل لا معنى له. فإذا كانت إسرائيل تخطط لمواصلة السيطرة على أي كيان فلسطيني مستقبلي، فإنها لن تجد شريكاً فلسطينياً يقبل بذلك، وهي حتى لو نجحت في تفكيك "حماس"، فإن حركة معارضة فلسطينية أكثر راديكالية منها ستحل محلها مع الوقت.

إذا اختار براك أوباما مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط يتمسك بفكرة أن على الأطراف الخارجية ألا تقدم مقترحاتها الخاصة للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم، فضلاً عن الضغط على الفرقاء لقبوله، بل إنه يجب تركهم لتسوية خلافاتهم، فستنشأ مستقبلاً مقاومة فلسطينية أشد تطرفاً من "حماس" - مقاومة ربما تكون متحالفة مع تنظيم "القاعدة". وسيكون هذا الأمر أسوأ نتيجة ممكنة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا ومعظم بقية دول العالم. وربما يعتقد بعض الإسرائيليين، بمن فيهم قادة المستوطنين، أن ذلك يخدم أغراضهم، لأنه سيوفر للحكومة حجة مغرية لمواصلة السيطرة على فلسطين كلها. لكن هذا وهم من شأنه أن يتسبب بإنهاء إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

رأى أنتوني كوردسمان، وهو أحد ثقاته المحللين العسكريين لشؤون الشرق الأوسط، وصديق لإسرائيل، في تقرير صدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في 9 كانون الثاني/يناير، أن التكلفة الاستراتيجية لاستمرار

العملية في غزة فاقت المكاسب التكتيكية التي حققتها إسرائيل منها – وهي ربما ليست أكبر من أي مكاسب كان يمكن لها تحقيقها في وقت مبكر من الحرب عن طريق توجيه ضربات انتقائية ضد مرافق أساسية تابعة لـ "حماس". وتساءل كوردسمان: "هل تورطت إسرائيل في حرب جرى تصعيدها بشكل مطرد من دون هدف استراتيجي واضح، أو على الأقل من دون هدف تستطيع تحقيقه واقعياً؟ هل ستنتهي إسرائيل إلى تمكين العدو من الناحية السياسية بعد أن هزمته من الناحية التكتيكية؟ وهل ستلحق تصرفات إسرائيل ضرراً بالغاً بمكانة الولايات المتحدة في المنطقة، وبأي أمل في السلام، وكذلك بالأنظمة العربية المعتدلة والأصوات العربية المعتدلة؟ كي أكون صريحاً، فإن الجواب حتى الآن، وعلى ما يبدو، هو نعم." ويخلص كوردسمان إلى أن "أي زعيم يستطيع اتخاذ موقف متشدد، وكذلك الادعاء أن المكاسب التكتيكية هي نصر مهم. وإذا كان هذا هو الجواب الذي يملكه أولمرت وليفني وبراك، فإنهم قد ألحقوا العار بأنفسهم، ودمروا بلدهم وأصدقاءهم." ■

(\*) مدير المشروع الأميركي للشرق الأوسط (U.S. Middle East Project) في نيويورك، وأستاذ زائر في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، والمدير السابق للمؤتمر اليهودي – الأميركي.  
(\*\*) المصدر: London Review of Books, vol. 31, no. 2, 29 January 2009.  
ترجمة: سمير صراص.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)